

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

CAR-2025- 265343: رقم قرار

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 265343

المقامة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق 11/09/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستثنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير
المالية رقم (1446-106-99) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كلٌّ من:
من / المكلف
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
المستألف ضدها
المستألفة

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من مالك المؤسسة المستأنفة -أصالة عن نفسه- /، هوية وطنية رقم (...), على القرار الابتدائي، رقم (247653-2025-CFR) الصادر عن اللجنة الحمركية الابتدائية الأولى، بالرياض.

الواقع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بالاعتراض على القرار الابتدائي رقم (1/1804) لعام 1442هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض القاضي بعدم إدانة المستورد غيابياً بالتهريب الجمركي مع إزامه بغراوة مخالفة الإجراءات الجمركية وفق الوارد ضمن أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليه منعاً للنكرار، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (CFR-2024-149062) القاضي بعدم قبول الاعتراض شكلاً لغواط المدة النظامية، وعليه تقدمت المؤسسة بالالتماس على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (CFR-2024-239452)، القاضي بعدم قبول طلب الالتماس لغواط المدة النظامية، وقد تقدمت المؤسسة بالاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-239452) وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (CR-2025-240552) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، عليه أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (CFR-2025-247653) القاضي منطوقه بما يأتي: " - رد طلب التماس إعادة النظر موضوعاً".

وباطل العدالة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من مالك المؤسسة المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار المعترض عليه قد جاء مخالفًا للأنظمة كونه صدر دون مناقشة الدفوع الجوهرية المقدمة من الملتمس، كما يدفع مالك المؤسسة المستأنفة بتلاعيب المخلص الجمركي باسم المؤسسة ومحاولة إذلاله لبضائع لا تخص المؤسسة، وأن التعهد السندي المرتبط بالدعوى مزور، كما يدفع بمسؤولية المخلص الجمركي وإدارة الجمارك فيما يخص الإرسالية محل الدعوى، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع نقض القرار الابتدائي الصادر في الدعوى رقم (PC-149062-2022) فيما قضى به مع إيقاف التنفيذ

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 265343

الهادر في الدعوى رقم: PC-2025- 265343

على ما يترتب على نفس القرار حتى البت في هذه الدعوى، وإثبات تزوير التعهد السندي ووكالة التحليل المرتبطة بالدعوى.

وباطل الع론ة الجمركية الاستئنافية على المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم صحة ما يدفع به المستأنف جملة وتفصيلاً، وأن دفعه تناقض بعضها بعضاً، كما أن الإرسالية قد وردت باسم المؤسسة المملوكة للمستأنف وهي المسؤولة أمام الجمرك كون أن البيان الجمركي مسجل باسمها، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطل الع론ة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج بما سبق تقديمها في لائحة الاستئناف، واختتم التعقيب بطلب نقض القرار الابتدائي فيما قضى به وإيقاف ما يترتب عليه.

وفي يوم الخميس بتاريخ 19/03/2025م، الموافق 1447/03/1447هـ، وفي تمام الساعة (02:02) مساءً، عقدت العونة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم (CFR-2025-247653) وتاريخ 18/05/2025، الصادر عن العونة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت العونة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول الخليج العربي الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 01/06/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 18/06/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه بمراجعة ملف الدعوى، وبالنظر إلى نتيجة المختبر فقد تبين بأن المخالفة تتمثل في عدم مطابقة العينة من حيث الفحص المظاهري (بيانات البطاقة الإيضاخية وإرشادات العناية)، عليه فإنه لا تشريف على الجهة الناظرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يعني عن إبراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، إلا أنه بمراجعة ما جاء في الفقرة (2) من منطوق قرار العونة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/1804) لعام 1442هـ والتي قضت بإلزام المستورد بغرامة مخالفة إجراءات جمركية قدرها (5,000) ريال، ولكون فرض المخالفات الجمركية من اختصاص الجمارك، ولا تدخل ضمن اختصاصات اللجان الجمركية الواردة في الفقرة (2) من المادة (الثالثة) من قواعد عمل اللجان الجمركية والتي نصت على أنه: "2- تخصل دوائر لجنة الفصل الجمركي بتطبيق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: أ- النظر في جميع جرائم التهريب الجمركي وما في دكره. ب-

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 265343

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 265343

النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام النظام ولائحته التنفيذية. جـ- النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملاً بأحكام المادة (147) من النظام. دـ- النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات التغريم وفقاً لأحكام المادة (148) من النظام. هـ- النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد."، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، المقدم من / مؤسسة، سجل تجاري رقم (...) لمالكها/، هوية وطنية رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247653)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1- إلغاء القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247653) الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.
 - 2- تأييد الفقرة (1) من قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/1804) لعام 1442هـ.
 - 3- إلغاء الفقرة (2) من قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/1804) لعام 1442هـ.
- ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.
- وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.